اي فلن تحرموه وفي ولا تعزموا عقدة النكاح اي لا تعقدوا وحينئذ فمعنى
قوله انه اشراب لفظ معنى اخر ان اللفظ مستعمل في معنى الاخر فقط
فان هذا هو الموافق لذلك التقرير وان احتمل انه مستعمل بمعناه ومعنى
الاخر وقول ابن جني في الخصايص ان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين
موقع الاخر ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الاخر فلذلك جي معه
بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه صريح في انه مستعمل في معنى الاخر فقط
وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل لانه استعمل اللفظ في غير معناه لعلاقة
بينهما وقرينة كما سيتضح ذلك وهذا احد اقوال فيه وقيل ان فيه جمعا
بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور عليه بمعناه بنفسه وعلى معنى المحذوف
بالقرينة وهذا انما يقول به من يرى يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز
وهو ظاهر قول المغني ان فايدته ان تودي كلمة مودي كلمتين فالظاهر
تقرينه مخالف لما ذكره من فايدته فليتنبه لذلك وعلى هذا القول جرى
سلطان العلما العز بن عبد السلام فقال في كتابه مجاز القران الفصل الثاني
والاربعون في مجاز التضمين وهو ان يضمن اسم معنى اسم لافادة معنى الاسمين
فتعديه تعديته في بعض المواضع كقوله حقيق على ان لا اقول على الله الا
الحق ضمن حقيق معنى حريص ليفيد انه محقوق بقول الحق وحريص عليه
ويضمن فعل معنى فعل فتعديه ايضا تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر
قد قتل الله زيادا عني ضمن قتل معنى صرف لافادة انه صرفه بالقتل دون ما
عداه من الاسباب فافاد معنى القتل والصرف جميعا انتهى المقصود
منه وفيه تصريح بان التضمين يجري في الاسما بل صدر به وقول المغني
اشراب لفظ شملهما فاقتصار السعد والسيد على بيانه في الافعال جار
مجرى التمثيل لا التقييد ودعوى اصالته في الافعال مجردة عن الدليل
وقيل ان المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره وعليه جرى صا

الكشاف

الكشاف وعجيب للمصنف في المغني حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين
بالاشراب وهو اشبه بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له وقال
السعد في تقرير كلام الكشاف في بلى انه لا يريد بان في التضمين مجازا
ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وانه مع استعماله في المذكور يدل على
المحذوف ما نصه حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي
مع فعل اخر يناسبه ثم قال ان الفعل المذكور مستعمل في معناه
الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة
اللفظية نحو احمد اليك فلانا معناه احمده منهيا اليك حمده
وقد يعكس كما في يومنون بالغيب يعترفون به مومنين
انتهى وفي قوله مع فعل اخر حذف مضاف اي مع حذف فعل فان
قلت المناسبة انما هي بين الفعل المحذوف ومتعلق المذكور لا بين
الفعلين قلت لا بد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت اليك زيدا اي
منهيا اليك ضربه ولا تكفي القرينة واعترض عليه بان في كلامه تناقضا لان
قوله مع فعل اخر يناسبه غير ملايم لقوله مع حذف حال فان الثاني
يدل على ان المحذوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الاول واجيب بان في
كلامه تغليبا واطلاقا للفعل عليه وعلى الاسم او اراد بالفعل معناه
اللغوي وكذا في قوله ان يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام
وبعدها عن المرام وذلك ان الداعي للسعد على ما قاله الفناري من الجمع بين
الحقيقة والمجاز الاصل تضمين الفعل لمثله فالملاحظة في ضمن المذكور
مثله واشير بالحال عند بيان المعنى الى ذلك التضمين ولو قدر نفس
الفعل كان من الحذف المجرد ولم يكن المحذوف في ضمن المذكور وايضا
في تقديره تكثير للحذف وبهذا يظهر ان من قال لا تنحصر طرق
التضمين فيما قال وان منها العطف نحو الرفث الى نسايكم اي

Copyright © King Saud University